النحو العربي
بين التيسير والتعسير

أ.د.عبد الجليل مرتاض
(جامعة تلمسان)

1- التيسير مؤصّلاً لسانيًا في العربية

إن الموروث اللساني العربي القديم الّذي وصلنا قبل تأسيس ما سُمّي "نحوًا" أو "علم العربية" لاحقًا موروث لساني، كان يتم بالجبلّة والطبيعة التلقائية في تعامله وسلوكه، وكان التواصل اللغوي بين العرب قاطبة قائمًا على الملكة اللغوية والسماع الصوتي، يُورَّثُهُمَا الخلف عن السلف، دونما حاجة إلى وسائط تعليمية أخرى، لم تكن الكتابة ولا القراءة شائعة بينهما، مما سمح للسليقة اللغوية الدوام والنصوع.

واستدلّ اللغويون المتقدمون بعدة وقائع لسانية وحوارات ميدانية مبكّرة، أشارت كلها إلى التلقائية اللسانية

الطبيعية التي كانت راسخة في التواصلات اللغوية بجميع أنساقها وتراكيبها ونصوصها بين المتكلمين العرب ومن تعرَّب بلسانهم من أفراد أُلْحِقُوا بهم.

ولتوضيح الفقرة السابقة أكثر يَجْمُل بنا أن نقول: إن العرب، وهم في جاهليتهم وصدر إسلامهم، لم يكونوا يعرفون هذه المصطلحات الصناعية من نحو وصرف وإعراب ورفع ونصب وهمز، وتحقيق وتخفيف، وفتح وإمالة،... ولعل أقدم رواية أو حوار نعثر عليه في هذا الباب، ذلك "الحوار الّذي دار بين الأصمعي وأعرابي، ولكن عالمًا جليلاً كابن فارس، يكاد يجزم عكس ذلك، تماشيا مع نظريته التوقيفية، زاعمًا أنّ العرب عرفوا هذه المصطلحات اللغوية قبل مجيء الإسلام، وتقعيد علوم اللسان العربي لاحقا، إذ قال الأصمعي للأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنّي إذًا رجُلُ سَوْءٍ، ثم سأله: أفتجرّ فلسطين؟ قال: إنّي إذًا لرجل قويّ"[1]، وسَمعَ أعرابيّ إمامًا يقرأ: "ولا تَنْكِحُوا[2] المشركين حتّى يؤمنوا"، قال ساخرًا أو على سبيل التعجب: "ولا إنْ آمنوا أيضًا لن

نَـنْكِحهُم، فقيل له: إنّه يلحن، وليس هكذا يُقْرأ، فقال: أخِّروه، قبّحه الله! لا تجعلوه إمامًا، فإنه يُحلّ ما حرّم الله"[3].

وسُمع بعض فصحاء العرب يُنشد (رجز):

نحن بني عَلْقَمَةَ الأخيارَا

فقيل له: "لم نصبت بني؟ فقال: "ما نصبته!"، وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشيء"[4]، وحكى أحد العلماء عن أعرابي فصيح "أنه سُئل أن ينشد قصيدة على الدال، فقال: "وما الدّال؟"، ولما طُلب من أبي حَيَّة النُّمَيْريّ (كان يروي عن الفرزدق) أن يُنشد قصيدة على الكاف، فقال[5]:

كفى بالنأي من أسماء كاف ... وليس لِسُقمهمَا، إذْ طال، شَافِ

ومما قاله: "فأما من حُكِيَ عنه من الأعراب الّذين لم يعرفوا الهمز والجرّ والكاف والدال، فإننا لم نزعم أن العرب كلّها -مدرًا ووبرًا- قد عرفوا الكتابة كلها، والحروف أجمعها،... والّذي نقوله

في الحروف، هو قولنا في الإعراب والعروض، والدليل على صحة هذا... أنّا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها:

شاقتك أظعان دونَ نَاظِرَةٍ
لِلَيْلَى بوَاكِرُ

فنجد قوافيها كلها عند الترنّم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا عِلمُ الحطيئة بذلك لأَشبه أن يختلف إعرابها، لأن تَساويها في حركة واحدة اتفاقًا من غير قَصْد لا يكاد يكون؛ فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إنّ هذين العِلمين قد كانا قديمًا، وأتتْ عليهما الأيام، وقلاّ في أيدي الناس، ثم جدّدهما هذان الإمامان"[6].

ومما استدل به على معرفة الناس بالعروض علمًا ونظمًا أن المشركين لما نعتوا القرآن بأنه شعر، أنكر عليهم ذلك الوليد بن المغيرة[7] قائلا: "لقد عرضت ما يقرؤه محمد على أقراء الشعر هزجه

ورجزه، فلم أره يشبه شيئًا من ذلك"[8]، متسائلا: أيقول الوليد هذا، وهو لا يعرف بحور الشعر؟ ومما دعم به حجته في السياق نفسه، ما ألمح إليه بأن الصحابة كتبوا المصحف على الّذي يعلّله النحويون في ذوات الواو، والياء، والهمز، والمدّ، والقصر،... حيث رسموا ذوات الياء ياءً، وذوات الواو واوًا، ولم يصوّروا الهمزة المتطرفة إذا ما كان قبلها ساكنًا.

وفي اعتقادنا أن فَقْلَغِيَّنَا أحمد بن فارس لو استشهد بتراكيب نثرية لكانت حجته أقوى من احتجاجه بالقافية، التي هي مطلب موسيقي بقدر ماهي ضرورة نحوية، ولربما أقوى الشاعر غير مبال كإقواء النابغة الذبياني[9]:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائِحُ ... عَجِلاَنَ ذَا زَادٍ وغَيْرَ
أوْ مُغْتَدِي ... مُزَوَّدِ
زَعَمَ البَوَارِحُ أنَّ ... وبِذَاكَ خَبَّرَنَا
رِحْلَتَنَا غَدًا ... الغُرَابُ
الأَسْوَدُ

إن عربي ما قبل الإسلام وما بعده بفترة طويلة في مَضْرب وقصيرة في مضربٍ

آخر، لا في قواعدها المستنبطة فيما بعد من الخارج، لأن اللغة كنظام أو جهاز لساني شيء، وبنيانها شيء آخر، والسليقي في لغة طبيعيّةٍ بطبيعته غير المتواصل بها بالتدرب والتعلّم.

ولذلك نشأ ما نشأ لاحقًا من صراع حادّ بين متكلمين دَمثين سليقيين، وبين نحاة متشددين، حتى قال عمار الكلبي[10]:

ماذا لقينا من قيَاسِ نَحوهم هذا
المُسْتعرِبين ومنْ الّذِي ابتَدعُوا
إن قُلتَ قَافِيَةً بِكْرًا بَيْتٌ خِلاَفَ الّذِي قَاسُوه
يَكون بها أو ذَرَعُوا
قَالُوا: لَحنْتَ!، وهذَا وذَاكَ خَفض، وهَذا ليسَ
ليْسَ مُنْتَصِبًا يَرْتَفِعُ
وحَرَّضُوا بينَ عبدِ الله وبَيْنَ زَيْدٍ فَطالَ
من حَمَقٍ الضرْبُ والوَجَعُ
كَمْ بينَ قَوْمٍ قد وبينَ قَومٍ عَلَى
احتَالُوا إعرابهِم
لِمَنطِقِهِمْ طُبِعُوا

ونجد هذه المشادات المشهورة مبثوثة في كتب التراجم والآداب والطبقات

القديمة، وربما انتقلت عدواها ما بين نحاة ومتكلمين إلى ما بين نحاة ونحاة من باب الصراع المنهجي، من ذلك هجاء يحي بن المبارك اليزيدي (202هـ) العلامة الكسائي (189هـ)[11]:

كُنَّا نَقِيسُ النحو عَلَى لسَان العَرَب
فِيمَا مَضَى الأَوَّلِ
حتى أتى قَوم عَلى لُغَى أَشْيَاخِ
يقِيسونَه قَطْرُبُّلِ
فجَاءنا قوم علَى لْسَان الذَّبَط
يَقِيسُونَه الأَرْذَلِ
فَكلُّهُمْ يَعمَلُ فِي نقْضِ بِه يُصَابُ الحقّ لا
مَا يَأْتَلِي
إنَّ الكِسَائِيّ يَرْقَوْنَ فِي
وأصْحَابه النحو إلَى
الأَسْفَلِ

وقال أحد أصحاب الأصمعي[12]:

أفسَد النَّحو وثَنَّى ابنُ غَزَالَهْ
الكِسَائيُّ فاعْلِفُوا
وأرَى الأحمَر التَّيْسَ

تَيْـًا النُّخَالَهْ

لكن أين هذه الأبيات الشعرية المتقدمة من أبيات شعرية متأخرة تشيد بعلم النحو وصاحبه؟[13]:

أَحْبِبِ النحو من العلم فقدْ ... يُدْركُ المرءُ به أعْلَى الشَّرَفْ
إنَّما النحويُّ فِي مجلسه ... كشِهَابٍ ثَاقبٍ بين السَّدَفْ
يَخْرُج القرآن من فِيه كما ... تَخْرُجُ الدُّرّة من بين الصَّدفْ

ولعل ما أقدّره مناسبًا للإشارة إليه في هذا المقام، أن اللسانيين العرب المتقدّمين من نحاة ولغويين وقراء ربما احتاروا أو تردّدوا أو أفصحوا عن اختيارهم تارة بسليقتهم التي صارت فيهم طبعا وملكة لسانيّين ثابتين، ومرة بمراعاة القواعد التعليمية ذات الاتجاه المعياري الصارم القائم على نهج أكثر شيوعًا وتداولاً فيما جاء من كلام العرب،

الأمر الّذي جعل جبابرة اللغة العربية وفحولها يتبا عدون أحيانًا في مواقفهم اللسانية، ولو كرها منهم، فهذا الفراء يقول عن نفسه: "إتّباع المصحف، إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه"[14]، وهذا أبو عمر وبن العلاء الّذي قال فيه يونس بن حبيب: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرٍو أن يؤخذ كلّه، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك"[15]، كان يقرأ: "إنّ هذين لساحران"، وقرأ: "فأَصَدَّقَ وأَكُونَ" بزيادة واوٍ في الفعل المضارع الناقص (أكون)، وفي المصحف بدون واو، بينما قال ابن فارس: لست أجترئ على ذلك في الأولى (إن هذين لساحران)، ولست أستحب ذلك في الثانية (فأصدّق وأكون)[16]، وأما عيسى بن عمر (149هـ) فكان يقرأ: "هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لَكم" بنصب "أطهر"، وهذا مخالف لما أجمع عليه النحويون، ولِمَا قرأ به القرَأَةُ، ولربما اتفق عالمان في الإعراب،واختلفا في التأويل، من ذلك أن

عيسى وأبا عمرو كانا يقرآن: "يا جبالُ أوِّبِي معه والطيرَ"، بالنصب، ولكنّهما لا يتفقان في تأويل النصب، فعيسى ينصب على تقدير النداء، وأبو عمرو نصبها على إضمار "وسخّرنا الطير" بدليل ما جاء على إثر هذا "ولسليمانَ الرِيحَ"[17]، ولربّما حكّموا لهجات العرب فيما يختلفون فيه إعرابًا، ولذلك كان ثعلب (291 هـ) رائعًا فطنًا حين أشار إلى أن العرب "تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى"[18]، لأنّ الإعراب إذا كان "يفسد المعنى فليس من كلام العرب"[19]، مشيدا بالفراء (207 هـ) الّذي كان يقول: "كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح"[20].

ومما لا جدال فيه، أن نقل حال العربية من صورتها الطبيعية إلى قولبتها صناعيًّا، لم يكن إلا من أجل تيسيرها، ووضعها في متناول الشعوب التي أقبلت على الإسلام، كانت اللبنات الأولى لقواعد النحو العربي بسيطة، هدفها التلقين السمعي البصري وأحسب أن قول

أبي الأسود الدؤلي (69 هـ) لكاتبه الفَطِنِ اللَّقِن: "إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف،..."[21]، وهذه الخطوة في تقديرنا خطوة علمية عظيمة في تاريخ الدراسات النحوية العربية، لأنها "لم تقتصر فقط على إعراب أواخر الكلم من المصحف، بل تعدّته إلى الوعي التامّ بمعنى الفتح والضم والكسر، بدليل أنّ من جاؤوا بعده -إلى عهدنا هذا- يقولون في إعراب الفاعل مثلاً بأنه مرفوع "بالضمة" ولا يقولون: مضموم "بالرفعة"، ويقولون في المفعول وكلّ شيء نُصب بأنه منصوب "بالفتحة) أو مبني على "الفتح"، ولا يقولون: مفتوح "بالنصبة"، أو مبني "على النصب"، والشيء نفسه بالنسبة للكسر"[22].

ولما جاء سيبويه بعد أبي الأسود بزهاء قرن أقرّ أن مجاري أواخر الكلم العربية ثمانية مجار "على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية

يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"[23].

وفرّق سيبويه بين هذه المجاري الثمانية، ليميز بين ماهو مبني على حالة واحدة حيث لا يؤثّر فيه العامل، وبين ماهو معرب خاضع لتأثير العامل، وبذلك خصّ لها الرفع، والجر،والنصب، والجزم، ويُطلق المعرب على الأسماء والأفعال المتمكنة (غير المبنية)، بينما خُصَّ الفتح، والكسر، والضم، والوقف لكل ماهو غير متمكن (مبنيّ) من أسماء، وأفعال، وحروف.

وأنت ترى أن هذه المصطلحات لا تبرح تسود قواعدنا العربية برمتها، وإعراب أحدى أبيات البحتري يَقِفُك على هذا:

ولَن تَسْتَبِينَ الدّهْرَ إذَا أنْتَ لَمْ تُدْلَلْ
مَوْضِعَ نِعْمَةٍ علَيْهَا بحَاسِدِ

و : بحسب ما قبلها

لن : حرف نفي ونصب.

تستبين : فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مسستر (أَنْتَ).

الدهر : مفعول فيه منصوب.

موضع : مفعول به منصوب، وهو مضاف.

نعمة : مضاف إليه مجرور.

إذا : ظرف يتضمن معنى الشرط.

أنت : نائب فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده (تُدْلل).

لم : حرف جزم ونفي وقلب.

تدلل : فعل مضارع مجهول مجزوم ونائب الفاعل ضمير مستتر.

عليها : جارّ ومجرور متعلق بالفعل تُدلَل.

بـ : حرف جر.

حاسد : اسم مجرور متعلق بالفعل تُدلَل.

أما جواب الشرط فمحذوف يدلّ عليه ما قبله، أي إذا أنت لم تُدْلَل على وضع نعمة بحاسد، فلن تَسْتَبِينها ما حَيِيت دَهْرَك.

وأما الأربعةُ أضرُبٍ الثانية فنحو:

- أينَ وكيفَ ← كلاهما مبني على الفتح.

- هؤلاء، حذارِ، تراكِ ← كل هذا مبني على الكسر.

- أما بعدُ ← بعد: مبني على الضمّ.

- كمْ، إذْ، منْ ← كل هذا مبني على الوقف (السكون).

وهذا ما أشار إليه سيبويه: "والوقف قولهم: اضْربْ في الأمر،... وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ"[24].

ومما لا يخامرنا فيه أدنى شكّ، أن الصرح اللّساني المانع الشامل الّذي أسسه العلامة الشابّ سيبويه قد سُبق بصروح نحوية لكنها دونه بكثير من حيث رسمها وبلورتها والهيمنة عليها، وكان ذلك

بالنسبة لأية ظاهرة تطفو طُفوًّا جديداً في مسرح البحث العلمي أمرا طبيعيًا، أضف إلى ذلك، أن الهدف الجوهري الّذي بسببه وُضع هذا العلم يتمركز في تلقين العربية لغير العرب، لأن الصدر الأول من أصحاب رسول الله كانوا يعربون طبعا، حتى خالطهم العجم، ففسدت ألسنهتم، وتغيرت لغاتهم"[25]، ولذلك لما رأى عمر بن عبد العزيز قومًا من الفرس ينظرون في النحو، قال لهم: "لئن أصلحتموه لأنتم أول من أفسده"[26]، وبالمثل قال رجل لبعض العلماء: "أسألك عن شيء من الغريب، فقال (العالم): هو كلام القوم، وإنما أنت وأمثالك فيه غرباء"[27].

وعلى الرغم من أن أول كتاب نحوي (لساني عام) يصلنا هو كتاب سيبويه،فإننا لا نتصوّر أن ما تقدّمه من كُتيّبات نحوية كانت بمثل هذه الضخامة، علما بأن كتاب سيبويه ليس معقّدا ولا صعبا في حد ذاته، بل الأمر في تقديرنا يرجع، فيما يرجع، إلى:

1- العربية الانتقالية التي انتقلت من دلالات قديمة إلى دلالات جديدة.

2- اللغة العلمية الوظيفية التي تساوي بعضها بعضًا.

3- ألوف المصطلحات اللّسانية التي لا قبل للعربية بها من قبل.

4- ترويض اللغة العربية وجعلها لغة حضارية وعلمية، بنقلها من الخطاب والإرسال الشفهيين إلى التلقّي الكتابي.

5- الاختلاف بين اللّغتين: الشفهية والخطية.

6- أسلوب النحاة المتميّز بتبليغ لغة بطريقة تعليمية من اللغة ذاتها، لأنه شتان ما بين تبليغك نصا أدبيا أو فلسفيا أو رياضيا،... وبين تلقينك قواعد نحوية من جنس اللغة (لغة واصفة أو تقعيدية Métalangue).

7- تطور اللغة العلمية العربية أو تغيّرها من جهة، وبُعْدُنا نحن عن تلك اللغة العلمية العربية القديمة من جهة أخرى.

8- أمور أخرى كثيرة، أبرزها ضعفنا وضحالة معارفنا العميقة في اللّسانيات العربية القديمة التي كانت قائمة على الشمول والترابط، ونحن صرنا لا نستوعبها، إن قُدّر لنا ذلك، إلا بالتجزّؤ عنصرا عنصرًا، أي لم نَعُدْ من القدماء، ولا صِرْنا من المحدثين، مما أفرز هوّة سحيقة بيننا، وبين تلك العلوم التي تحتاج منا إلمامًا مناسبًا بقضاياها الجوهرية البسيطة، التي كلما تناءينا عنها أكثر فأكثر بمستوياتنا الهابطة، إلاّ وبدت لنا خطأ ومغالطَةً أنها تحتاج إلى تيسير وتذليل وتبسيط.

إن مصطلح "تيسير"، لا وجود له، فيما أعلم، في اللسانيات الغربية وطرائقها التعليمية، إلاّ من باب المستويات المرحلية للتعليم، لأنه من الضلالة بمكان، أن نفكّر في تيسير ماهو مُيَسَّر أصلاً، فالأمر يتعلق بمراحل لغوية أدبرت، ومراحل لغوية أقبلت:

العربية الحديثة.

العربية الوسيطة.

العربية القديمة.

أكثر مما يتعلق بصعوبة نَحْوٍ أَقْبَل، وسهولة نَحْوٍ ولّى وأدبر.

ومن أشهر الكتب النحوية التي أُلّفت قبل كتاب سيبويه كتابان اسم أحدهما "الجامع" واسم آخرهما "الإكمال" أو "المكمل" ينسبان لعيسى بن عمر الثقفي لقول الخليل فيهما:

بطل النحو جمِيعًا غير مَا أحدث عيسى
كله بن عمرْ

ذاك إكمال، و هذا جامع | فَهمَا للناس شمس وقمَرْ
وهما بابان صارا حكمة | وأَرَاحا من قياس ونظَرْ

وتذهب بعض الروايات إلى أن عيسى كمَّل وبوّب وهذَّب ما صنعه أبوالأسود[28]، وهذه الرواية لا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إليها بإمعان، لأن الفترة التي تفصل بين الرجلين فترة طويلة،فأبو الأسود على رأس الطبقة الأولى مع تلميذه عبد الرحمان بن هرمز، على حين أن عيسى يتموقع في المرتبة الرابعة بعد نحويين كثيرين ليسوا بأقل من عشرة أبرزهم جميعا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الموصوف من يونس بن حبيب بأنه هو والبحر سواء، وهو الغاية بالنسبة لعصره[29].

وتزعم رواية أخرى أن عيسى بن عمر ألّف نَيّفًا وسبعين مصنّفًا في النحو، لم يظهر منها سوى الكتابين المشار إليهما آنفًا في شعر منسوب للخليل، في الوقت الّذي قال فيه ابن النديم "وقد فقد

الناس هذين الكتابين منذ المدة الطويلة، ولم يقع إلى أحد علمناه، ولا خبّر أحد أنه رآهما"[30].

وهذان الكتابان المشبوهان اللّذان لم يرهما أحد من العالمين ما عدا نظم الخليل، الّذي قد يكون اختُلق عليه أوْحَيَا إلى بعض الأخباريّين أن يدّعي ادعاء غريبًا إشارتُه أن الشابّ العلامة سيبويه أخذ كتاب عيسى المسمّى بالجامع (فبسطه، وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، فلما كمُل نسبه إليه"[31]، وهذه الرواية المجهول تداوُلها في أوساط العلماء، الّذين عاصروا سيبويه، وورثوا ودرسوا كتابه الّذي طار طائره في الشرق والغرب تُقوّي "الكتاب" أصالةً عن سيبويه، ثمّ كيف يكون لعيسى هذا الكمّ الضخم من الكتب، ولا يشار إلا إلى كتابين لم يرهما أحد من تلامذة ومقرّبي عيسى ما عدا الخليل؟

وعلاوة على هذه المصنفات النحوية التي نقرأ عنها ونسمع بها، ولا نتمكّن من رؤيتها والوقوف على طرائقها التعليمية، أهي ميسّرة أم معسّرة، فهناك قصيدة نحوية

منسوبة للخليل، ذكرت بعض المصادر التي عاش أصحابها قبل 130هـ بعضا من أبياتها كالبيتين.

فانسق وصِلْ بالواو وبلا وثم وأوْ،
قولك كله فليست تَصعُب
الفاء ناسقة وسبيلها رحْبُ
كذلك المذاهب مُشْعب
عندنا

والّذين وردا في المقدمة النحوية المنسوبة لخلف الأحمر، وتمكن بعض المحقّقين مؤخرًا من العثور على هذه القصيدة وتحقيقها، ويبقى السؤال مخيمًا حول نسبتها، كأنه مما جاء في "المقدمة في النحو" المنسوبة لخلف الأحمر، (180هـ) ما يدل على وجود هذه المنظومة في النحو، "وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته النحوية"، والإشكالية نفسها تحوم حول كتاب "الجمل"، والمنسوب للخليل[32].

وإذا كان المقام غير مقام تأكيد نسبة كتاب "الجمل في النحو" للخليل أو

نَفْيِهِ، فإنه كتاب مُيسّر أكثر مما هو معسَّر، إذا ما قيس بما وصلنا من مصنفات نحوية قديمة ووسيطة وحتى حديثة، وعنوانه أعمّ من متنه، لأن مؤلفه لا يقصد بمصطلح "الجمل" المفهوم السائد، بل يعني بذلك وجوه النّصب الّتي عدّدها في واحد وخمسين وجهًا، ووجوه الرفع التي حصرها في عشرين وجهًا، وتفسير وجوه الخفض التي أحصاها في ثمانية وجوه، وتفسير إعراب جمل الجزم التي بيّنها في عشرة وجوه، وجمل ما أسماه الألفات كألف الوصل، والقطع، والاستفهام، والتثنية،... التي ذكرها في ثلاثة وعشرين وجهًا، وجُمل ما أسماه اللامات كلام الأمر، والخبر، والجحود، والاستغاثة، والتأكيد، والقسم،... التي نَمْذَجها في واحد وثلاثين وجهًا،... وهكذا سائر ما أسماه جمل الهاءات، والتاءات، والواوات، و"ما"، والفاءات، والنونات، والباءات، والياءات،...

وإلقاء نظرة فاحصة لهذا الكتاب القديم المجهول مؤلفه أو المنسوب إلى

تحليل، يقفنا على طريقة تعليمية إبداعية فريدة، فهو في مواضيع النصب الأكثر ورودًا في اللغة العربية، يذكر أشكال النصب كلها، ثم ينبري إلى التطبيق المركّز بأبيات شعرية وآيات قرآنية لا يترك لك معها تساؤلات، أو إلباسات فيما يقدّم لك من مادة نحوية عامة شيقة، تجعلك تقبل عليها بنهم وشوق كبيرين، ولا تكاد تقترب من نهاية الوقوف على قواعده وهضم ما تضمنه من أحكام لسانية إلا ووجدت نفسك، وقد كدت تُلمّ بعلم اللسان العربي كله.

وإذا كانت طريقته تقوم على التأويل، فإن المسألة لا تعود إلى القاعدة النحوية من حيث الوظيفة بل إلى طريقة الاستعمال وما قصده من وراء ذلك المرسل أو صاحب الخطاب، وهذا ما ينقص طريقتنا التعليمية العربية، مع الأسف، في تدريس قواعد اللسان العربي، فالقاعدة النحوية توقعات افتراضية لانهائية، والأهم من ذلك دلالة الاستعمال التي تنبئ عنه بنيته العميقة.

إن الخلاصة المؤلمة التي تخرج بها بعد وقوفك على كتاب "الجمل" تجعلك مقتنعا بأن ما تعلمناه من قواعد تحوَّل في كتبنا النحوية الحديثة وما تقدّمها من منظومات وطلاسم، كأنما هي غريبة عن العربية، أو أن العربية شيء وقواعدها شيء آخر، غير أن الوقائع اللغوية لا تقبل هذا الانفصام، لأنه لا يمكن أن يتصوّر لغة بدون قواعد أو أنظمة.

إن كتاب "الجمل" كتاب ميسّر يقدم لك مادته النحوية في شكل متكامل بالشكل الّذي كانت عليه اللغة العربية لغة سليقية، خذ لك أي وجه من وجوه النصب أو الرفع أو الخفض مثلا، فإنه يقفك على هذه الحقيقة المنهجية، بحيث تقبل على تعلّم قاعدة نحوية معينة، وإذا أنت تتفقه في العربية نفسها، وخاصة الأساليب وتنوع التراكيب.

ومما يؤلمك أكثر أن جلّ مصطلحات ما في هذا الكتاب لم يعد موظفًا، منه ما بدّل بغيره، ومنه ما أهمل، ولم يعد مستعملاً، مع أن كل مصطلح من مصطلحات هذا

الكتاب متداخل في دلالته اللغوية الأصلية من دلالته الصناعية الفرعية، خذ لك أي مصطلح يَقِفْكَ على هذه الحقيقة:

- الجزم بالدعاء ← يا ربّ اغفر لنا.

- الجزم بالوقف أو الإسكان ← ركبت فرسْ، رأيت زَيْدْ.

لأن العرب لا تلزم ما تتلفظ به حركة، فالإعراب حادث، وأصل الكلام السكون[33].

- الجزم بالمجازاة ← إن تَزُرنِي أزرك، وإن تكرّمني أُكرِّمك.

- الخفض بالجواب ←

مررت برجلٍ عجوزٍ أمُّه، ومررت برجلٍ طالقٍ امرأتُه.

وقال في هذا: "خفضْت "عجوزا"، وليس من نعت الرجل، إلا أنه لمّا كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار، وكذلك تقول: مررت بامرأة شيخٍ أبوها، خفضت "شيخًا" وهو من نعت الأب، إلا أنه لما جاور "امرأةً" خفضْتَ، ورفعَ "أباها" على الابتداء، فإذا قلت: مررت برجل طامثٍ

المرأةُ، لم يجُز، لأن "رجلاً" نكرة و"المرأة" معرفة، فاختلف الحرفان، ويجوز: بالرجل الطامث المرأة، إنه استوى اللفظان بالألف واللام،ونقول: رأيت رجلاً عجوزًا أمّه، ومررت برجل ذنوبٍ فرسُه، فإذا كان الجوار اسمًا في هذا النوع لم يجز الجوار، ولم تَخفِض، تقول: مررت برجل زَيْدٌ أبوه، ومررت برجل حديدٌ بابه، رفعت "زيدًا" و"حديدًا" على الابتداء والخبر، ولم تخفض لأنه اسم، وليس بنعت"[34].

ومن أبواب النصب الّتي قد نقف عليها أحيانًا في كتب نحوية لاحقة وحديثة ما أسماه صاحب "الجمل" النصب من قَطْع، ولكننا نعربها إعرابًا ملحقًا بالحال:

- هذا الرجل، واقفًا.
- ها أنا ذا غلامًا.
- "هذا صِرَاطُ رَبّكَ، مُستَقِيمًا".
- فتِلك بُيُوتهم، خَاويةً".
- وهذَا بَعْلِي، شَيْخًا".

كل هذه المنصوبات على القطع، وقد يحدث النصب على قطع الألف واللام.

- "وهُزِّي إليكِ بجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَّاقَطْ علَيْكِ رُطبًا جَنِيًّا".

بإسقاط الألف واللام أو أداة التعريف(ال) من "الرطب" فنُصبت، كقول جرير:

هذا ابن عمّي في دمشقَ خليفةً لو شئتَ ساقَكُمْ إليَّ قَطِينَا

حيث نصب "خليفة" على القطع من المعرفة من الألف واللام، ولو شئنا ورفعنا "خليفة" على المعنى (البنية التحتية) لجاز، "هذا ابن عمي هذا خليفةٌ"، وعلى هذه القاعدة قرأ من قرأ قوله تعالى: "وإنّ هذه أُمَّتُكُمُ، أمَّةٌ وَاحدة"[35].

ومنذ زمن طويل مرّ بي عند ابن فارس جملتان[36]:

1- هذا غلامًا أحسنُ منه رجلاً ← يريدون الحال في شخص واحد.

2- هذا غلام أحسن منه رجل ← يراد بهما شخصان.

لكن صاحب "الجمل"، وهو يتحدث عن النصب من الحال يقول لنا: "أنتَ جَالسًا أحسنُ منك قائمًا، أي في حال جلوسه أحسن منه في قيامه"[37]، بحيث لا يترك للمتعلم شيئًا من الغموض والاختيار، ثم يأتي بشواهد:

لعَمْرُكَ إنِّي وارِدًا لأَعْشَى وإنِّي صَادِرًا
بعد سَبْعةٍ لبَصِيرُ

أي في حال ورودي الماء، وأنا ظمآن، أعشى (ضعيف البصر)، وفي حال صدروي منه، وأنا ريّان، أكثر الناس بصرًا، وكقوله تعالى: (وَقَالُوا: كَيْفَ نُكَلِّمُ من كَانَ فِي المَهْدِ، صَبِيًّا)، فالصّبيّ نُصب على الحال، وليس خبر كان، لأن الفعل وقع فيه، ومثل ما مضى النصب بإضمار كان:

- هذا تمرًا أطيبُ منه يُسرًا.

أي: إذا كان تمرا أطيبُ منه إذا كان يُسراً (نوع من ثمر النخل).

وإن أردت العكس ألغيت إضمار كان ورفعت:

- هذا تمرٌ أطيبُ منه العَسَلُ.

وفي قواعدنا النحوية الملقّنة حديثًا نجد مصطلحي التمييز:

1- ملفوظًا كالوزن والكيل والمساحة والعدد: اشتريْت رطلا سُكّرًا، وصاعًا شعيرًا، وعشرين كتابًا،... إلخ.

2- ملحوظًا، قوله تعالى: (وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا) و(أَنَا أَكثَرُ مِنْكَ مَالاً ونَفَرًا)،... إلخ.

في حين أن صاحب "الجمل" يسمّى التمييز الملفوظ "النصب من التمييز"، فالأول كقوله تعالى: (إنَّ هَذا أخي لَهُ تسعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً)، فنصبت "نعجة" على التفسير، والثاني كقوله عزّ وجلّ: (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذَلكَ، مَثُوبَةً عنْدَ اللّه)، حيث نصبتْ "مثوبة" على التمييز،... وهكذا سائر الباب، والأهم أن نعرف أن الملفوظ حل محل التفسير، والملحوظ حل محلَ محلَّ التمييز، والمصطلحان الأوّلان أفضل وأدلّ وأصلح، لأنهما ينبئان من علاقة المصطلح صنعةً بمدلوله الأصلي لغة، يساعداننا على

فهم ما نتلقاه من خطاب يستعمل هذا الأسلوب النحوي غير المستقل عن المعنى الدلالي.

ومما هو مؤلم أنّ ثمة مائات المصلحات اللسانية العربية القديمة، وهي أشرف وأدلّ وأصلح، زالت من قواعدنا التي نتعلمها ونعلّمها منذ مدة طويلة، ومما نتمنّاه أن نُبْعث هذه المصطلحات لتأخذ مكانها الطبيعي في كتبنا المدرسية والجامعية، وفي طرائقنا التعليمية، لأنها تساعد متعلمي العربية على فهمها بصورة أكثر وضوحًا، نظرًا لعلاقتها دلاليا ووظيفيًا بالبنية الداخلية للّغة العربية وسُنَنِ استعمال العرب.

إن إعراب التمييز المفوظ تفسيرًا أولى من إعرابه تمييزًا ملفوظًا، لأن مايسمى بالتمييز الملحوظ أيضًا ملفوظ:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ وأَنْدَى العالمين
رَكِبَ المَطَايَا بُطُونَ رَاحِ؟
ومَيَّةُ وسَالِفَةً، وأَحْسَنُهُمْ
أَحَسْنُ قَذَالاَ

الثَّقْلَيْنِ خَدًّا

ألسنا نَلْفظُ "بطونَ" و"خدًّا" و"قَذالاً" مثلما نلفظ "قامةً" في قوله:

فلَو كُنتَ فِي جُبٍّ ثمانينَ قامَةً وَرُقِّيتَ أَسبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ؟

وإذًا، فأي مصطلح أنسب وأقرب؟ ثم إنّ التفسير معناه لغة التفصيل والبيان، لأنه الفَسْر،ومعناه البيان، مأخوذ "من فسر الطبيب للماء، إذا نظر إليه، ويقال لذلك التّفسرة أيضًا"[38].

وتأمل ما أسماه الرجل "النصب بالترائي":

- أبصرت، أو رأيت محمدًا قائمًا.

وكذلك النصب بـ"التحثيث":

- الخروجَ الخروجَ، الصلاةَ الصلاةَ،...

وتأمّل جيّدًا معظم سائر المصطلحات تَجِدْها أجدر بالاستعمال ممّا تعوّدنا استعماله واللهج به حديثا، وحتى قديمًا، لنلتفتَ مرة أخرى إلى ما أسماه "الرفع

بالحكاية" كقوله: "كل شيء من القول فيه الحكاية فارفعْ نحو قولك: قلتُ عبد الله صالح، وقلت: الثوب ثوبُك قال الله جلّ ذِكره: "سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابُعُهُم كلْبُهُمْ، وقال: "ولاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ، وقُولُوا حِطَّةٌ"[39]، فإذا أوقعت عليه الفعل فانصبْ، نحو قولك: قلتُ خيراً، قُلتُ شرًّا، نَصَبتَ لأنه فعل واقع، والحروف التي يُحكى بها أربعة، سمعت، وقرأت، ووجدت، وكتبت. قال ذو الرمة:

سمعتُ: الناسُ فقلتُ لِصيْدحَ:
ينتجعون بحرًا انتَجِعي بِلاَلا

رفع "الناسُ" على الحكاية، وقال آخر:

وجَدْنَا فِي كتاب أحقُّ الخيلِ
بَنِي تَمِيم بالركضِ المُعَارُ

رفع "أحقُّ" على الحكاية، ولولا ذلك لكان نصبًا، كما تقول: وجدت مالاً... وكلما استفهمت فارفع بالحكاية ما لم تجئ بالتاء، فإذا جئت بالتاء فانصِب، فإنه بمنزلة: تظن، وترى، أمّا الرّفع

فمثل قولك: أقلْت عبد الله خارج؟ فيم قلتَ الناسُ خارجُون؟ بكم قلت الثوبانِ؟، فإذا جَاءت التاء فانصب، نحو قولك، أتقول زيدًا عالمًا؟ أتقول الناسَ خَارجينَ؟..."[40].

وهذا الباب من قواعد اللغة العربية وسواه من أبواب أخرى يعد مستعملاً نادرًا، وإذا ما استعمل، فإن مستعمليه لا يعلمون ما يصنعون، وخاصة النصب بالحكاية على معنى "تظنّ":

أما الرحيلُ فدون بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تقُول الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟

بل ربما العالم به لم يعد يجرؤ على استعماله نزولاً عند لغة العامة، مع أن الكتاب والشعراء والأدباء هم من يجب الالتفات إلى مثل هذه القواعد العربية الأصيلة السهلة لإحيائها وترسيمها، ولكن أين هؤلاء؟ معظم من غدا ينتمي إلى حقل الكتابة الأدبية عندنا لا يكلّف نفسه عناء الرجوع إلى الموروث اللساني العربي،

ويجتزئ بلغة هي اقرب إلى لغة العوام منها إلى لغة الخواص.

ومثل ما مضى ما أسماه "الرفع بالتحقق" كقولك: "لا إله إلاّ الله"، حيث رُفع لفظ الجلالة "الله" على التحقيق، وسُمّي الرفع هنا تحقيقاً، لأنه لا يجوز للمتكلم أن يسكت دون تمام كلامه، وهذا مثل قولك: "لا غلامَ إلا زيدٌ"، وانظر إلى هذا المُصنِّف كيف يُقرّب لك القواعد المستعمل، في الباب ذاته، في قول تعالى: (فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ، فَنَفَعهَ إيمَانُهَا، إلاّ قومَ يُونُسَ، لَمَا آمَنُوا) تقريباً دلاليا، لا تشعر معه بضيق ولا ملل: "معناه: فهلاً كانت قرية آمنها فنفعها إيمانها، إلا قومَ يُونسَ، أي: "وقومَ يونسَ"، لأن "إلاّ" بمعنى: لكنّ قوم يونس، لأن "إلا تحقيق، ومثله قوله جلّ ذكره: (طَهَ، ما أنزلنا علَيْكَ القُرآنَ لِتَشْقَى، إلاّ تَذكِرَةً لِمن يَخْشَى)، نصب "تَذكِرَةً" على معنى: لكنّ تذكرةً إذ كان من حروف التحقيق، ومن قرأ "تَذْكِرَة" بالرفع أراد: إلاّ أنْ تكون تَذْكِرةٌ عن الفرّاء"[41].

هذه هي القواعد النحوية الوظيفية التي نريدها ونتوق إليها، ونتمنّى الاقتداء بها، وتبليغها إلى متعلمي اللغة العربية من العرب، ولن يكون ذلك إلا بمراجعة برامجنا، و"رَسْكَلة "مدرسي القواعد العربية، وتصنيف وثائق مدرسية وجامعية في قواعد العربية لا تكون غريبة عن العربية ولا قواعد افتراضية موازية لها.

إن جلّ ما ورد في هذا المصنف ينحو إلى التيسير أكثر مما ينحو إلى التعسير، لا من حيث المصطلحات اللسانية العربية المستعملة التي لا تتعارض في مدلولها الصناعي مع مدلولها اللغوي تعارضًا كبيرا، وذلك مجاراةً للنقل الدلالي الّذي يحافظ فيه على الدالّ الصوتي نفسه، على أن يُضفى عليه مدلول جديد، لنجد أنفسنا أمام ما يسمّى بالمشترك اللّفظي، وهذا ما يمثل الواقع اللغوي، لأن المعاني غير متناهية لكنها لا تستغني دومًا عن ألفاظ تصحبها.

وأما ما ورد في كتاب سيبويه من قضايا نحوية جامعة مانعة، فإني لا أريد ركوب البحر، أو النفوذ من أقطار السماوات والأرض لأتحدّث عنه، وكل ما يمكن قوله، إن نسبة من مصطلحاته تتشابه مع مصطلحات "الجمل في النحو"، لكن طريقة تقديم المادة النحوية طريقة مباشرة، بلغة علمية مختلفة وفريدة مباشرة، وقد يظهر لك أن لغة التبليغ في كتاب سيبويه لغة معقّدة وعويصة، وهذا غير وارد، فلغته أسهل لغة تعليمية، لكن إسهاب سيبويه في الشرح والبسط والإلمام بكل ما يتصل بالظاهرة اللسانية العربية هو الّذي يجعلنا نحس بشيء من هذا، فضلاً عن تباعد الهوة الزمنية بيننا وبينه، دون أن نهمل الفضاء العلمي التاريخي الّذي يختلف كل الاختلاف عن جونا الآني.

ثم إننا لا نتجاهل فتوة اللغة العلمية التي وظّفها سيبويه خطيًا، ومحاولة الرجل إفهام العربي والأعجمي، والأمي العامي والمتعلم الأكاديمي، لأنه مزج بين المستويات دون أن يعمل على الفصل بينها، ومن ثمّ اختص كتابه

بالعلماء وذوي الاختصاص العالي دون العامة أو أولي المبادئ العامة السطحية في علوم اللسان العربي، فهو يخاطب كل الشرائح والمستويات بلغة متشابهة وواحدة، مرجعه الوحيد لغة العرب المتداولة سماعًا أو المتناقلة رواية عن أساتذة فطاحل ثقاة كالخليل، والأخفش الأكبر، وأبي عمرو، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري،...

وإذا أردت أن تحلّل لغته التعليمية، فإنك تقف على لغة ذات نسق يكاد يكون متشابهًا طوال كتابه الضخم، وهي لغة لا ينِمّ صدورها إلا عن رجل واحد، لا اختلال في التراكيب، ولا اختلاف في المصطلحات، ولا تباين في المنهج، ولا تضارب في طريقة التبليغ للمادة النحوية على تنوعها وكثرتها وتشعبها وسهولتها أو صعوبتها، والخطاب مسند عادة إلى المتلقي الحاضر لا الغائب، كأنه كان يقدم مادته وهو يشعر بوجوده أمام متعلّم يسمعه ويسجّل عنه، وإنما ظهر أسلوبه بهذا المظهر جَرْيًا على التبليغ الشفهي التي يقتضي حضور كل من

المتكلم والمستمع في زمان واحد، ومكان واحد.

وهذه عينة قطرة ماء من بحر للدلالة على ما أشرنا إليه: "ومِمَا أُجريَ هذا المُجرى أسماء العدد:

- تقول فيما كان لأدنى العِدّة بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود، وتُدخل في المضاف إليه الألف واللام، لأنه يكون الأوّل به معرفةً.

- وذلك قولك: ثلاثة أبوابٍ، وأربعة أنفسٍ، وأربعة أثوابٍ.

- وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة.

- وإذا أدْخلت الألف واللام قُلت: خَمسةُ الأثواب، وستَّةُ الأجمَالِ، فلا يكون هذا أبدًا إلا غير منوّن يلزمه أمر واحد، لما ذكرتُ لكَ.

- فإذا زدت على العشرة شيئًا من أسماء أدنى العدد، فإنه يُجعل مع الأوّل أسسا واحدا استخفافًا، ويكون في موضع اسمٍ منوَّنٍ.

- وذلك قولك/ أحد عشر درهمًا واثنا عشر درهمًا، وإحدى عشرة جاريةً، فعلى هذا يُجرى من الواحد إلى التسعة"[42].

ويستمر سيبويه في طريقته التقليدية هذه، من بداية الكتاب إلى نهايته، فهو يوجه الخطاب للمفرد المخاطب وكأنه حاضر معه، إذا كان بإمكانه أن يوجه الخطاب التعليمي إلى الغائب، ولكنه أبى إلا أن يكون خطابه خطابًا مباشرًا، بل حتى في أمثلته التنظيرية الافتراضية يفضل ضمير المخاطب(أنت): "وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علمًا ودينًا، وأنت الرجل فهمًا وأدبًا، أي أنت الرجل في هذه الحال، وعَمِل في ما قبله وما بعده"[43].

ويمكن القول، إن لغة سيبويه العلمية لغة ميسّرة أكثر مما هي معسّرة، لكن التعسير نابع من عمق الطرح العلمي للمادة اللسانية التي يستقصيها، استقصاء لا يترك معه للدارس أن يطمع في المزيد عليه، وكثيرا ما قاده الاستقصاء البعيد إلى التمثيل على الوقائع

اللغوية المألوفة بين العرب، بأمثلة ينسجها لفظيًا، لكنه يتجاوز أحيانًا هذا الواقع، ثم ينبّهك بأن هذا التركيب تمثيل لا يُتكلم به أو لم يُستعمل في الكلام، وهل أورد شومسكي إلا هذا، وهو يورد جملة أصبحت بين اللسانيين المحدثين أشهر من نار على علم، "الأحلام الخضراء تنام بعنف"؟.

وإذا كنا نشعر بشيء ما من ثقل اللغة المستعملة في الكتاب، فإن الأمر لا يرجع إلى أصل الدلالة للكلمات المستعملة، بل إلى تحوّلاتها الداخلية، خذ لك أي سطر – ما عدا الشواهد- فإنك لا تكاد تظفر بدلالة لغوية واحدة، بل تقف على كلمات، وقد لبست ثوبًا معنويًا جديدًا كلّ الجدّة، لا قبل له في ثوبها الّذي لطال كُسِيَتْهُ قبل استعمالها المتجدّد.

وإذا كان لابدّ من الإشادة بالرجل، لأنه أول عالم لغوي متعرب سجل هذا الصرح اللساني العظيم، فإنه مما ساعده عوامل تبرز لنا في النقاط:

1- اللغة، وإن كانت حتى عهده، تغلب عليها الشفهية، فإنها مثلما تلفظ صوتيًا ترسم خطيًا، ولن يكون لها في هذه الحالة إلا بعد زمني لا يساوي إلا نفسه.

2- أثبتت العربية لرواتها والباحثين الضليعين فيها أنها لغة كيّسة طيعة.

3- المصطلحات اللسانية العربية أصيلة، لا وجود لآثار المصطلحات الأجنبية فيها.

4- الترابط الحميمي بين الكلمة، وهي لغوي صرف، وبين الكلمة نفسها، وهي مصطلح صناعي.

5- الأرضية اللسانية العلمية البصرية التي سبقت ظهور "الكتاب"، والتي لا تقل عن مائة سنة أو خمس طبقات ضمّت أكثر من عشرين عالما لسانيًا.

6- العقلية الفذة الفريدة التي تميز بها هذا العلامة الجليل عن كثير ممن عاصره من العلماء الأخيار، حتى إن بعض أساتذته تحول إلى تلميذ يَنْهل نَهَلاً نَهِمًا من كتابه المعجز.

هذه العوامل ونحوها عَمِلَت عملها على أن يكون النحو العربي ميسرًا أكثر منه معسّرًا، وأبين ما يكون مُيسّرًا إذا ما فُرِز كلّ مقصد من مقاصده، وفُصِل كل مستوى من مستوياته، فكتاب سيبويه لا يحتاج إلى تيسير، لأنه ميسّر في ذاته، بل إلى التعامل مع لغته العلمية لعصره، ومقابلتها بالعربية التاريخية، ومدى ما شهدته من تغيرات دلالية بالنسبة لعلم اللسان العربي.

وفي اعتقادي، أنّ تَلقِّي أي نص، أيًّا كان جنسه ومجاله، لن يكون خارج لغته، ومن ثمّ، فإن الشروح المتتالية التي لا نعلم عددها لهذا الكتاب لم تزده إلا تعسيرًا، حتى وإن كانت النوايا صادقة لتيسيره، وأحسب أن تيسير النحو العربي الوارد جامعًا مانعًا في كتاب سيبويه لن يكون ميسَّرًا تيسيرًا مطلقًا، وفي متناول الجميع، بمجرد إعادة صياغة قواعده بلغة أو لغات أخرى، بل بتلخيص علومه، وتهذيب شواهده، لا جمله وتراكيبه، وتجنيس مواده، وبيان ما يلزم كل متعلم مرحليًا، بالتركيز على كل ماهو وظيفي، وتطبيقي،

وخاصة على ما ينحو منحى واحدًا لا مناحي شتَّى.

مراجع البحث:

- البلاغة في أئمة اللغة:

الفيروزأبادي- المطبعة العصرية ط:1/2001- بيروت.

- بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب:

عبد الجليل مرتاض- ط:1/1988- دار الأشرف بيروت.

- الجمل في النحو المنسوب للخليل:

تحقيق: د.فخر الدين قباوة- ط:1/1985- مؤسسة الرسالة دمشق.

- العربية بين الطبع والتطبيع:

عبد الجليل مرتاض- ديوان المطبوعات الجامعية- 1993.

- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية:

عبد الجليل مرتاض- دار هومة (الجزائر)- ط:1/2008.

- نور القبس الرزباني: تحقيق:

رودولف زلهايم- دار النشر فرانتسن شتاينز بقيسز بادن- 1964.

- نور القبس:

المرزوباني- تحقيق: رودلف زلهايم- دار النشر فرانتس شتاينر بقيسبادن- 1964.

الهوامش والإحالات :

1)- العربية بين الطبع والتطبيع، ص: 7.
2)- أي بفتح التاء.
3)- بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص: 10.
4)- الصاحبي في فقه اللّغة، ص: 35 ابن فارس.
5)- نفسه، ص: 35.
6)- نفسه، ص: 37-38.
7)- أول من خلع نعليه لدخول الكعبة.
8)- المرجع السابق، ص: 38
9)- أن يختلف إعراب القوافي، فتكون قافية مرفوعةً، وأخرى مخفوضةً أو منصوبةً، هو في شعر الأعراب كثير، ولا يجوز لمولّد (راجع طبقات فحول الشعراء، 71/1 لابن سلاّم).
10)- الخصائص، 1/ص: 239-240.
11)- نور القبس، ص: 287-288.
12)- نفسه، ص: 288 والقائل أبو نصر أحمد بن حاتم.
13)- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص: 124 الفيروز أبادي والقائل علي بن حسن الضرير النحوي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (توفي بعد سنة 535هـ).
14)- الصاحبي في فقه اللغة، ص: 39.
15)- طبقات النحويين واللغويين، ص: 35 أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي.
16)- الصاحبي في فقه اللغة، ص: 39.
17)- راجع طبقات النحويين واللغويين، ص: 41.
18)- نفسه، ص: 131.
19)- نفسه، ص: 131.
20)- نفسه، ص: 131.
21)- الفهرست، ص: 60 ابن النديم.

22)- بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص: 130.
23)- الكتاب، 1/ص:13 سيبويه.
24)- الكتاب، 1/ص: 17.
25)- الفاضل، ص: 4 المبرد.
26)- نفسه، ص: 5.
27)- نفسه، ص: 5.
28)- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص: 136.
29)- انظر طبقات النحويين واللغويين، ص: 31.
30)- الفهرست، ص: 47.
31)- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص: 133.
32)- أثرنا هذه القضايا بشيء من التفصيل في كتابنا "الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية" الصادر أخيرًا.
33)- انظر الجمل في النحو، ص: 205 المنسوب للخليل.
34)- نفسه، ص: 173-174.
35)- الجمل في النحو، ص: 38-39.
36)- راجع الصاحبي في فقه اللغة، ص: 191.
37)- الجمل في النحو، ص: 40.
38)- الصاحبي في فقه اللغة، ص: 193.
39)- حطّة: أيْ حُطّ عنا أوزارنا، ويقال: هي كلمة أُمر بها بنو إسرائيل، لو قالوها لحُطَّت أوْزَارُهُم.
40)- الجمل في النحو، ص: 150-151.
41)- الجمل في النحو، ص: 155-156.
42)- الكتاب، 1/ص: 206 سيبويه
43)- نفسه، ص: 384.